

المؤشرات الاقتصادية لأهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي

د. زهرة منصور احمد التكمك

المستخلص

تناول البحث دراسة المؤشرات الاقتصادية لإنتاج أهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي، التركيز الجغرافي لأهم الدول المنتجة للحبوب، معاملات عدم الإستقرار لإنتاج أهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي، كما تناول البحث دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالأمن الغذائي العربي لأهم محاصيل الحبوب مثل فترات كفاية الإنتاج للإستهلاك المحلي، كفاية الواردات للإستهلاك المحلي، المخزون الإستراتيجي ومعامل الأمن الغذائي لأهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة (2000-2018).

وقد تبين زيادة مساحة إجمالي محاصيل الحبوب بالوطن العربي بمعدل تزايد بلغ حوالي 0.9%، في حين زاد الإنتاج بمعدل تزايد بلغ حوالي 1.0%. في حين تبين إنخفاض قيمة معامل التركيز الجغرافي جيني- هيرشمان لإنتاج محاصيل الحبوب فبلغت حوالي 0.47 مما يعكس تعدد الدول المنتجة لتلك المحاصيل بالوطن العربي. كما تبين إرتفاع قيمة مؤشر عدم الإستقرار لإنتاج محاصيل الحبوب فبلغ حوالي 11.7% مما يدل على عدم إستقرار وتذبذب إنتاج محاصيل الحبوب. كما تبين أن حجم المخزون الإستراتيجي لمحاصيل الحبوب قد حقق عجزاً بلغ حوالي 41.42 مليون طن، بينما بلغ معامل الأمن الغذائي حوالي 0.004% مما يعكس إنخفاض حالة الأمن الغذائي لمحاصيل الحبوب بالوطن العربي، ولذلك فمن الضروري إحداث تراكم في حجم المخزون الإستراتيجي لمحاصيل الحبوب ليكفي للإستهلاك المحلي لمدة كافية وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائي في كل دولة من دول الوطن العربي. وقد توصل البحث لبعض التوصيات المقترحة لخفض الفجوة الغذائية العربية لأهم محاصيل الحبوب منها: (1) تشجيع الإستثمار في

القطاع الزراعي لزيادة مساحة الأراضي المرزوعة بمحاصيل الحبوب وتحقيق فائض في الإنتاج يكفي لتغطية الإستهلاك، وزيادة نسبة الإكتفاء الذاتي من تلك المحاصيل الإستراتيجية، (2) تفعيل التكامل الزراعي العربي لزيادة عوائد التجارة الخارجية الزراعية البينية مع الدول العربية، (3) تشجيع زراعة الحبوب في ليبيا لما تتمتع به من موارد زراعية غير مستغلة على مستوى الدولة بالاستعانة بالموارد البشرية العربية وخبرتهم في الزراعة والري، حيث تبين أن دولة ليبيا لم تظهر أي أهمية في موضوع البحث الا في إنتاج الشعير، (4) توفير بيانات الزراعة الليبية على المستوى المحلي وعلى مستوى المنظمات الزراعية حيث توقفت هذه البيانات عند عام 2018.

مقدمة:

تمتلك الدول العربية الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة نسبياً لتحقيق الأمن الغذائي العربي إذا ما تم إتخاذ الترتيبات اللازمة لتوظيف وإستخدام تلك الموارد وضمان ترشيد إستغلالها، من خلال تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية التي تركز على إعداد خطط وبرامج مشتركة لحصص ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية بالوطن العربي، وبالرغم من إمتلاك الدول العربية للموارد الطبيعية الزراعية إلا أن عرض الغذاء لا يتناسب وتلبية الطلب الإستهلاكي مما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية العربية، وزيادة إستيراد الغذاء من دول أمريكا، كندا، فرنسا، استراليا التي تتمتع بفائض غذائي زراعي، مما يؤدي لنشوء التبعية الغذائية التي تؤثر سلباً على مستقبل الوطن العربي. حيث تعتبر مشكلة نقص الغذاء وتحقيق الإكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الإستراتيجية وخاصة محاصيل الحبوب من أهم المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الوطن العربي، لعدم قدرته على توفير الغذاء بالقدر الكافي مما يحدث فجوة غذائية بين العرض والطلب وحدثت مشكلة عدم إستقرار الأمن الغذائي العربي، ويتطلب الأمر وضع خطط تهدف لزيادة الإنتاج الزراعي العربي لأقصى قدر ممكن من ناحية وترشيد الواردات الغذائية العربية من ناحية أخرى، وزيادة الطاقة التصديرية للمحاصيل الزراعية العربية ذات الميزة التنافسية كأحد مقومات الأمن الغذائي العربي للتغلب على زيادة الواردات لمحاصيل و سلع الأمن الغذائي العربي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عجز الإنتاج الغذائي العربي عن تلبية الإحتياجات المتزايدة للطلب الغذائي العربي وزيادة معدلات نمو الفجوة الغذائية خاصة مع زيادة معدلات النمو السكاني ، الأمر الذي أدى لوجود فجوة غذائية من المحاصيل والسلع الإستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي كمحاصيل الحبوب بإعتبارها الغذاء الرئيسي لسكان الوطن العربي، وبالتالي البحث عن مصادر لسد تلك الفجوة الغذائية بالإستيراد من الخارج مما أدى لزيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي بصفة خاصة وزيادة العجز في الميزان التجاري العربي بصفة عامة وتباطؤ معدلات التنمية الإقتصادية بالوطن العربي ، حيث تشير بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD 2022) إلى أن الفجوة في إجمالي محاصيل الحبوب بالوطن العربي بلغت حوالي 88.7 مليون طن عام 2018 بزيادة بلغت حوالي 20.6 مليون طن تمثل حوالي 30.2% من عام 2013.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة إنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي وذلك من خلال دراسة: الوضع الراهن لمساحة وإنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي، دراسة التوزيع الجغرافي لأهم الدول المنتجة لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي، كما يهدف إلى حساب معامل عدم الإستقرار لإنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي، تقدير بعض المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي كمعامل الأمن الغذائي ، فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك فترة تغطية الواردات للإستهلاك من أهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة (2000-2018).

الإسلوب البحثي :

إعتمد هذا البحث على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي ، حيث تم إستخدام بعض الأساليب التحليلية الإحصائية، كتحليل السلاسل الزمنية ، كما تم تقدير بعض المؤشرات المتعلقة بأهم الدول المنتجة للحبوب بالوطن العربي مثل التركيز الجغرافي جيني هيرشمان ، معامل عدم الاستقرار ، كما تقدير بعض المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي بالوطن العربي:

مؤشر عدم الإستقرار: يعبر معامل عدم الإستقرار عن مدى ثبات وإستقرار الظاهرة المقاسة من عدمه، فإذا كانت قيمة هذا المعامل مساوية للصفر فيعني ذلك ثبات وإستقرار الظاهرة المحسوبة وكلما زادت قيمته دل ذلك على عدم الثبات والإستقرار للظاهرة موضع الدراسة .

$$\text{معامل عدم الإستقرار} = \frac{|Y_t - \hat{Y}_t|}{\hat{Y}_t}$$

Y_t : تشير إلى كمية إنتاج المحصول بالوطر

\hat{Y}_t : تشير إلى القيمة المقدرة لكمية إنتاج المحصول بالوطن العربي.

معامل جيني هيرشمان للتركز الجغرافي : تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فكلما إقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح دل ذلك على توزيع السلعة على عدد قليل من الدول المنتجة ، أما إذا كانت قيمته قريبة من الصفر دل ذلك على توسع وتنوع الدول المنتجة للسلعة.

$$*C_{jx} = 100 \sqrt{\frac{\sum (X_{sj})^2}{(\sum X_i)^2}}$$

C_{jx} : تمثل معامل التركيز الجغرافي لكمية إنتاج المحصول بالوطن العربي.

X_{sj} : تمثل كمية إنتاج كل دولة من الدول العربية من المحصول .

X_i : تمثل إجمالي كمية إنتاج الوطن العربي من المحصول.

معامل الأمن الغذائي : يعتبر معامل الأمن الغذائي من المؤشرات الهامة لقياس الأمن الغذائي لسلعة معينة ، وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما أقتربت قيمته من الصفر فيدل ذلك علي انخفاض حالة الأمن الغذائي من السلعة ، أما إذا أقتربت قيمته من الواحد الصحيح ، فيدل ذلك علي إرتفاع حالة الأمن الغذائي من هذه السلعة ، ويقدر معامل الأمن الغذائي من خلال المعادلات التالية:

معامل الأمن الغذائي = المخزون الإستراتيجي (محصلة الفائض والعجز) ÷ متوسط الإستهلاك المحلي السنوي
مقدار الفائض أو العجز = [(مجموع طول فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات للإستهلاك - 365) × الإستهلاك
المحلي اليومي] - كمية الصادرات
فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك = إجمالي الإنتاج المحلي ÷ الإستهلاك المحلي اليومي
فترة تغطية الواردات للإستهلاك = إجمالي كمية الواردات ÷ الإستهلاك المحلي اليومي
الإستهلاك المحلي اليومي = إجمالي الإستهلاك المحلي ÷ 365

الدراسات السابقة : استخدمت العديد من الدراسات موضوع الأمن الغذائي بالوطن العربي من خلال دراسة إنتاج وإستهلاك والتجارة الخارجية لأهم المحاصيل الزراعية بالوطن العربي . حيث تناولت دراسة (إسماعيل وآخرون 2011) الوضع الراهن بمشكلة الغذاء في بلدان العالم الإسلامي ، وقد توصلت إلي أن هناك تركيز الإنتاج القمح في الدول الإسلامية الواقعة في القارة آسيا ووجود فائض بلغ حوالي 13.9 مليون طن مما يدل على أن هذه الدول ذات طابع إنتاجي نباتي يمكن الإستفادة منه من خلال الإهتمام بإنتاج الحبوب بينما يتركز إنتاج اللحوم في الدول الإسلامية الواقعة في قارة إفريقيا بحوالي (0.8 ، 0.05) مليون طن كمتوسط خلال الدراسة ، كما تبين إنعدام الأمن الغذائي في كل من الصومال وغيرها من دول قارة أفريقيا ، حيث تنفق من نصف دخلها للحصول علي الغذاء ، وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود تكامل إقتصادي بين تلك الدول الإسلامية مع بعضها البعض.

كما تناولت دراسة (العمرى 2011) دراسة الأهمية الإقتصادية الإستثمارية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي لأهم السلع الإستراتيجية في المملكة العربية السعودية، حيث تبين أن المخزون الإستراتيجي بالوطن العربي قد بلغ حوالي 1.22 طن لمحصول القمح ، وحوالي 620.1 ألف طن لمحصول الأرز ، وحوالي 287.9 ألف طن للحوم والدواجن. بينما بلغ الإستهلاك المحلي لتلك السلع حوالي 2.097 مليون طن للقمح ، وحوالي 896 ألف طن للأرز وحوالي 757 ألف طن للحوم والدواجن . وقد قدر معامل الأمن الغذائي بحوالي 0.58 لمحصول القمح ، وحوالي 0.69 لمحصول الأرز وحوالي 0.38 للحوم والدواجن ، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة المخزون الإستراتيجي بشكل يتماشى مع الإستهلاك السنوي لتلك السلع.

كما هدفت دراسة (فيصل وآخرون 2011) إلي التعرف علي واقع القطاع الزراعي الليبي ، ومعرفة حجم الفجوة الغذائية ونسبة الإكتفاء الذاتي ومدى إمكانية تحقيق الأمن الغذائي ، وقد توصلت الدراسة إلي أن متوسط نصيب الفرد من المنتجات النباتية والحيوانية والسلمكية بلغ نحو (15,5 ، 36,3 ، 187 ، 75,4 ، 58,1 ، 46,1 ، 13) كجم للفرد لكل من (القمح ، الشعير ، الخضروات ، الفاكهة ، اللحوم ، الألبان ، لحوم الدواجن) علي التوالي بينما قدرت نسبة الإكتفاء الذاتي بين بعض السلع الزراعية مثل (الخضروات ، الفاكهة ، اللحوم ، الألبان) بحوالي (97,5% ، 89,1% ، 90,2% ، 33,3%) علي التوالي ، وقد أوصت الدراسة إلي ضرورة تمويل الإستثمار في قطاع الزراعة ، تشجيع الإستثمار الأجنبي والمحلي في التنمية الزراعية، والإهتمام بالبنية التحتية للقطاع الزراعي ، تحسين إنتاجية الإنتاج النباتي والحيواني ، ضرورة تطوير الخدمات الإرشادية ، إستغلال مصادر المياه الغير تقليدية في الزراعة ، تشجيع الإستثمار الزراعي في الدول التي لديها مناخ إيجابي للإستثمار.

كما تناولت دراسة (الغناوي 2012) دراسة إنتاج وإستهلاك محصول القمح في ليبيا حيث تبين أن محصول القمح والشعير من المحاصيل الإستراتيجية العامة في الوطن العربي بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة ، بإعتبارها المصدر الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي ، حيث قدر معدل إستهلاك الفرد في ليبيا من هذه السلع الحبوب حوالي 200-300 كيلو سنوياً ، بينما إستهلاك الفرد في معظم الدول العربية يتراوح حوالي 150-250 كيلو سنوياً ، وقد أوصت الدراسة بضرورة إستنباط أصناف عالية الجودة وعالية الإنتاج ومبكرة النضج وتتحمل ملوحة المياه الري والتربة وتتحمل الجفاف ، والإهتمام بالعمليات الزراعية وخاصة الزراعة في مواعيدها المناسبة والتسميد والتوسع في البرامج الإرشادية ، الإهتمام بمراكز البحوث الزراعية ، إستخدام طرق ري حديثة ، التركيز علي إقتصاديات المياه في الإنتاج ، التوسع الرأسي بإستخدام الميكنة الزراعية الحديثة.

كما تناولت دراسة (هاجر 2015) دراسة إقتصادية تحليلية لإنتاج وإستهلاك أهم السلع الزراعية الإستراتيجية في الدول العربية وأثرها علي تحقيق الامن الغذائي العربي ، حيث أوضحت الدراسة وجود إنخفاض في نسبة الإكتفاء

الذاتي في الوطن العربي من (القمح ، الشعير ، الألبان) حيث بلغ متوسطها السنوي حوالي (54% ، 46% ، 32%) علي التوالي ، كما تبين زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنتاج في الوطن العربي لكل السلع الزراعية (القمح ، الشعير ، الألبان ، اللحوم الحمراء) ، إعادة إستغلال الموارد الزراعية المتاحة وإستخدامها الأمتل مما يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة نسبة الإكتفاء الذاتي من تلك السلع التي يوجد بها نقص.

وفي دراسة (جبارة وراتول2016) حيث تناولت دراسة الأمن الغذائي في الوطن العربي، وقد أوضحت الدراسة أن الأمن الغذائي العربي لا يزال يشكل تحدياً رغم توفر كل الإمكانيات اللازمة لتحقيقه ، حيث تبين زيادة الفجوة الغذائية فبلغت حوالي 35.6 مليار دولار ، كما أوضحت تزايد قيمة التجارة الخارجية الغذائية حيث بلغت حوالي 75.1 مليار دولار تمثل الصادرات منها حوالي 16.26 مليار دولار وبنسبة تغطية للواردات قدرت بحوالي 27.7%، مما يوضح أن هناك درجة كبيرة من الإنكشاف الغذائي العربي. كما أوضحت الدراسة أن هناك عجزاً غذائياً عربياً خاصة في مجموعات الحبوب و الزيوت النباتية والبقوليات ، مما يجعل الوطن العربي معرض لمخاطر إنعدام الأمن الغذائي.

وفي دراسة (هشام 2017) حيث تناولت دراسة إنتاج وتسويق وإستهلاك السمك البلطي في مصر. وقد توصلت الدراسة إلي أن أهم العوامل المؤثرة علي كمية الإستهلاك الفردي من الأسماك هي السعر الحقيقي للسمك البلطي والدواجن والدخل الفردي السنوي الحقيقي ، حيث أن زيادة الدخل يؤدي إلى إنتقال المستهلك لمستوي أعلى من مصادر البروتين الأخرى ، وقد تبين ان إنخفاض سعر الجملة للسمك بمقدار 10% يؤدي إلي زيادة الإستهلاك الفردي من الأسماك بمقدار 5.1%. وقد أوصت الدراسة علي ضرورة تقليل صادرات أسماك البلطي لفترة معينة حيث تزايدت الكمية المصدرة في الفترة الاخيرة وذلك للتغلب علي إرتفاع سعره المحلي.

وقد تناولت دراسة (إمام وآخرون 2018) إنتاج وتسويق الأسماك في محافظة بني سويف وقد إستهدفت الدراسة دراسة تطور الإنتاج السمكي علي مستوي مصر ومحافظة بني سويف و تقدير كفاءة النظام التسويقي لبعض أصناف الاسماك بالمحافظة ، حيث تبين من الدراسة إنخفاض إنتاجية محافظة بني سويف من الأسماك لعدم وقوعها علي شواطئ البحار فيما عدا نهر النيل وفروعة مما يقلل من نصيب الفرد من الأسماك المنتجة داخل المحافظة وجعلها مستوردة للأسماك من المحافظات الأخرى. وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر الوحدة من المصيد يؤثر علي نسبة الفاقد والتالف من الأسماك حيث أن الأسماك الفاخرة والقشريات مثل الجمبري والكابوريا يحاول المنتج الحفاظ عليها لإرتفاع سعرها . كما تبين ان الأسماك المنتجة من نهر النيل وخاصة أسماك البلطي ذات الأحجام الكبيرة لقله كميتها فإن المنتج يحافظ عليها حتي يتم تسويقها.

وقد تناولت دراسة (أمال 2018) الأمن الغذائي العربي، حيث تبين من الدراسة وجود فجوة غذائية نتيجة لقله الإنتاج المحلي وزيادة الإستهلاك من محاصيل الحبوب مما يؤدي ذلك لزيادة الإستيراد لسد الفجوة الغذائية من تلك المحاصيل وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية . وقد أوضحت الدراسة وجود فجوة غذائية بلغت حوالي 8.8 مليون طن ، 7.16 مليون طن من المحاصيل القمح ، الذرة الشامية علي الترتيب . كما أوضحت الدراسة أن متوسط فترة كفاية الإنتاج قد بلغت حوالي 6.8 شهر، 7.42 شهر، كما أن فترة التغطية الواردات للإستهلاك المحلي قد بلغت حوالي 4.88 شهر من محاصيل القمح ، الذرة الشامية علي الترتيب. كما تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين كمية الإنتاج من محاصيل الحبوب والمساحات المنزرعة والأساليب التكنولوجية الحديثة ، مما يعني أهمية التوسع الأفقي في وحدات المساحة الزراعية خاصة في ظل الأساليب التكنولوجية الحديثة والآلات. وقد أوصت الدراسة بالإهتمام بزيادة الرقعة الزراعية لمحاصيل الحبوب والإتجاه إلي التوسع الأفقي عن طريق إستصلاح أراضي جديدة ، وتشجيع المزارعين علي زراعة الحبوب ، تقديم التمويل للمزارعين بشروط ميسرة.

وقد تناولت دراسة (عادل وآخرون 2018) التعرف علي الوضع الراهن والمأمول للأمن الغذائي للحوم الحمراء في المملكة العربية السعودية وقد إتمتدت الدراسة علي تقدير المخزون الإستراتيجي ومعامل الأمن الغذائي للحوم الحمراء ، بالإضافة إلي تقدير نموذج التعديل الجزئي للإنتاج والإستهلاك المحلي والواردات السعودية للحوم الحمراء. وقد تبين من الدراسة أن حجم المخزون الإستراتيجي للحوم الحمراء قد بلغ حوالي 8 ألف طن يكفي للإستهلاك المحلي لفترة تقدر بحوالي 9.8 يوم . كما أوضحت الدراسة أن معامل الأمن الغذائي للحوم الحمراء في المملكة العربية السعودية

يقدر بحوالي 0.03 ، وقد توقعت الدراسة تناقص الإنتاج المستهدف من اللحوم الحمراء ليبلغ حوالي 162.9 ألف طن ، في حين يتوقع زيادة الاستهلاك المستهدف للحوم الحمراء إلى حوالي 510 ألف طن ، كما يتوقع زيادة الواردات المستهدفة للحوم الحمراء إلى حوالي 437.4 ألف طن ، كما توقعت الدراسة أن حجم المخزون الإستراتيجي سيبلغ حوالي 189.34 ألف طن عام 2030 ، كما أن الإستهلاك المحلي المتوقع للحوم الحمراء سيبلغ نحو 510.3 ألف طن عام 2030 كما قدرت الدراسة معامل الأمن الغذائي للحوم الحمراء بحوالي 0.37 خلال الفترة 2018-2030. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة المخزون الإستراتيجي للحوم الحمراء بما يكفي الإستهلاك المحلي لفترة لا تقل عن 6 شهور وفقاً لإعتمادات الأمن الغذائي.

وفي دراسة (حركاتي 2018) تناولت تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها ، حيث بينت الدراسة توافر مقومات الإنتاج الزراعي العربي من موارد طبيعية وبشرية ووفرة في الإنتاج النباتي والحيواني ، حيث يساهم الإنتاج الزراعي في تقليص الفجوة الغذائية العربية. كما أوضحت الدراسة أن الوطن العربي يعاني من تقلبات المناخ وما نتج عنها من شح في كمية الأمطار التي ساهمت في تراجع المساحات المنزرعة حيث لم تتعدى 71 مليون هكتار خلال فترة الدراسة ، مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج وتدنى متوسط نصيب الفرد العربي من المياه بمتوسط بلغ 750 متر مكعب/السنة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 4000 متر مكعب. كما أوضحت الدراسة أن الوطن العربي يعاني من إتساع حجم الفجوة الغذائية التي بلغت حوالي 49.5% من إنتاج القمح عام 2015 ، فضلاً عن انخفاض مستوى الإكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب واللحوم التي بلغت حوالي 41% ، 77.4% على الترتيب بسبب الزيادة السكانية ، وإرتفاع مستوى الدخل لفئة من سكان الوطن العربي خاصة في دول الخليج ، وما قبله من هجرة السكان من الريف إلى المدن. كما أوضحت الدراسة أن الوطن العربي يعاني من تدني نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت حوالي 78% ، كما أوضحت الدراسة أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي لم يتعدى 400 دولار ، مما يوضح عدم كفاءة القطاع الزراعي العربي لسد الإحتياجات الغذائية السكانية في الوطن العربي ، كما أوضحت الدراسة أن العقبات والمشكلات التي تعاني منها الزراعة العربية سواء تتعلق بالموارد الزراعية أو الإنتاج الزراعي أو التي تتعلق بالسياسات الزراعية العربية حدثت من تطور القطاع الزراعي العربي ومن تحقيق فائض في الإنتاج المحلي لتغطية الإستهلاك المحلي وساهمت في زيادة التبعية الغذائية للخارج.

وفي دراسة (شيماء 2019) تناولت دراسة تحليلية للفجوة الغذائية العربية من اللحوم الحمراء والحلول الممكنة وقد أوضحت الدراسة تزايد معدل الإكتفاء الذاتي للحوم الحمراء بمقدار سنوي بلغ حوالي 2.02% ، كما أوضحت الدراسة أن كمية الواردات العربية من اللحوم الحمراء تزايدت بمقدار بلغ حوالي 187.6 ألف طن ، في حين تزايدت كمية الصادرات العربية من اللحوم الحمراء بمقدار بلغ حوالي 12.82 ألف طن يمثل حوالي 37.8% من جملة الصادرات العربية من اللحوم الحمراء . كما أوضحت الدراسة أن أهم الدول المصدرة للحوم الحمراء هي السودان ، السعودية ، الإمارات ، الأردن حيث مثلت حوالي 71% من إجمالي الصادرات العربية من اللحوم الحمراء ، وأشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض قيمة التجارة البينية الزراعية والغذائية العربية الأمر الذي يتحتم عليه زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية حتى تتمكن من خفض حجم الفجوة الغذائية بصفة عامة والفجوة العربية من اللحوم الحمراء بصفة خاصة.

مناقشة النتائج

أولاً- تطور مساحة أهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة (2000- 2018):

بتقدير معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور إجمالي مساحة الحبوب والذرة الرفيعة بالوطن العربي تبين أنها إتخذت إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ حوالي 281.7 ، 354.8 ألف هكتار يمثل حوالي 0.9% ، 2.9% من المتوسط السنوي البالغ حوالي 32.5 ، 12.24 مليون هكتار لإجمالي مساحة الحبوب والذرة الرفيعة بالوطن العربي على الترتيب. في حين تبين من تقدير معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور مساحة القمح، الشعير ، الذرة الشامية ، الأرز بالوطن العربي أنها إتخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً بلغ حوالي 67.5 ، 73.7 ، 3.04 ، 7.02 ألف هكتار يمثل حوالي 1.8% ، 1.2% ، 1% ، 1.3% من المتوسط السنوي البالغ حوالي 11.05 ، 6.09 ، 1.62 مليون هكتار لإجمالي مساحة القمح، الشعير ، الذرة الرفيعة ، الأرز بالوطن العربي على الترتيب خلال الفترة (2000- 2018)- جدول (1،2).

جدول رقم (1) : تطور مساحة أهم محاصيل الحبوب بالألف هكتار في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	إجمالي الحبوب	القمح	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الأرز
2000	28431.1	11145.1	6733.86	1526.28	8076.6	730.38
2001	28736.4	10517.2	5470.5	1632.96	10264.4	621.6
2002	27753.2	10403.8	5738.46	1558.62	9015.72	965.16
2003	32704.6	11878	6713.28	1572.48	11564.3	721.56
2004	29172.4	11883.5	6848.94	1768.62	7454.58	797.16
2005	36403.5	13027.6	6476.82	1911	13827.7	783.72
2006	33910	12299.3	6875.82	1639.26	11919.6	860.58
2007	32502.5	11405.9	6769.56	1637.58	11020.8	891.66
2008	30752.8	10240.9	6555.36	1658.58	10891.4	895.02
2009	29652.4	10862	6652.8	1588.44	9329.88	687.54
2010	35197.7	10752.4	6605.34	1593.48	15147.7	571.62
2011	34342.1	10995.6	6249.18	1497.3	14102.3	729.12
2012	32890.2	11639	5964.84	1564.08	12531.1	793.8
2013	35649.2	11349.2	5774.58	1555.26	14994	774.48
2014	33717.6	11328.7	5848.5	1825.74	12726.8	758.1
2015	34424	10538.6	5199.6	1565.34	16237.6	658.14
2016	33897.4	8767.08	4365.9	1738.38	12851.6	718.62
2017	36137.6	10667.2	5759.04	1422.12	17351.5	729.54
2018	31013.2	10211.5	5168.1	1575.84	13339.2	543.9
المتوسط	32488.7	11048.1	6093.36	1622.88	12244.7	748.86

المصدر : المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.

جدول (2) : معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور مساحة مجموعة الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة (2000 -**(2018) (المساحة: ألف هكتار)**

F	R ²	معدل النمو %	المتوسط السنوي ألف هكتار	النموذج الخطي	المحصول
8.5**	0.332	0.9	32489	$\hat{Y}_t = 29672 + 281.67 T$ (2.91)**	إجمالي الحبوب
10.9**	0.391	-1.8	11048	$\hat{Y}_t = 11723 - 67.5 T$ (-3.30)**	القمح
9.2**	0.369	-1.2	6093	$\hat{Y}_t = 6830 - 73.7 T$ (-3.03)**	الشعير
6.3*	0.271	-1.0	1623	$\hat{Y}_t = 1653 - 3.04 T$ (-2.51)*	الذرة الشامية
19.9**	0.540	2.9	12245	$\hat{Y}_t = 8697 + 354.79 T$ (4.47)**	الذرة الرفيعة
6.0*	0.260	-1.3	748.9	$\hat{Y}_t = 819.25 - 7.02 T$ (-2.44)*	الأرز

** معنوي عند 0.01 * معنوي عند 0.05

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (2) بالدراسة.

ثانياً. تطور إنتاج أهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة (2000-2018):

بتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي إنتاج الحبوب، القمح، الشعير، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة بالوطن العربي تبين أنها إتخذت اتجاهها عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ حوالي 530.76، 269.42، 151.31، 82.59، 111.24 ألف طن يمثل حوالي 1%، 1.1%، 2.7%، 1.1%، 1.8% من المتوسط السنوي البالغ حوالي 52.1، 25.38، 5.66، 7.8، 6.35 مليون طن لإجمالي إنتاج الحبوب، القمح، الشعير، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة بالوطن العربي على الترتيب. في حين تبين من تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور إنتاج الأرز بالوطن العربي أنها إتخذت اتجاهها عاماً متناقصاً بلغ حوالي 87.38 ألف طن يمثل حوالي 1.4% من المتوسط السنوي البالغ حوالي 6.25 مليون طن خلال الفترة (2000-2018) - جدول (3، 4).

جدول رقم (3) : تطور إنتاج أهم محاصيل الحبوب بالألف طن في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	إجمالي الحبوب	القمح	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الأرز
2000	38152	22171	2830	6989	4771	6151
2001	47631	22375	5159	7528	6731	5368
2002	46212	22509	4569	7071	5126	6362
2003	56121	27457	7337	7247	7183	6396
2004	53229	27034	6492	7463	4722	6749
2005	52549	25557	4686	8100	6671	6607
2006	59581	29334	6634	7644	7786	7279
2007	49760	22860	4422	7327	6643	7429
2008	46680	20428	3017	7665	6661	7671
2009	55578	26988	8552	7666	4767	5838
2010	50868	23848	6459	7181	7025	4707
2011	54922	27084	5906	6967	6721	6136
2012	51887	26086	5518	8140	3897	6620
2013	61985	30036	6802	8006	7400	6802
2014	51855	26701	5562	8949	4397	6165
2015	58418	28362	7252	8550	8815	5347
2016	45027	21856	3652	8686	4816	5830
2017	55093	25741	6152	7830	9400	5603
2018	54268	25772	6514	9011	7103	5595
المتوسط	52096	25379	5659	7791	6349	6245

المصدر: المنطقة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

جدول (4) : معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور كمية إنتاج مجموعة الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة (2000 - 2018)

المحصول	النموذج	المتوسط السنوي	معدل النمو	R ²	F
الحبوب	$\hat{Y}_t = 47314 + 530.76 T$ (2.70)**	52096	1.0	0.301	7.3**
القمح	$\hat{Y}_t = +22948 + 269.4 T$ (2.47)*	25379	1.1	0.263	6.1*
الشعير	$\hat{Y}_t = +4050.8 + 151.3 T$ (2.32)*	5659	2.7	0.240	5.4*
الذرة الشامية	$\hat{Y}_t = +6964.6 + 82.59 T$ (4.32)**	7791	1.1	0.524	18.7**
الذرة الرفيعة	$\hat{Y}_t = +5357.9 + 111.2 T$ (2.29)*	6349	1.8	0.236	5.3*
الأرز	$\hat{Y}_t = 7066.2 - 87.38 T$ (-2.34)*	6245	-1.4	0.243	5.5*

* معنوي عند 0.05

** معنوي عند 0.01

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (4) بالدراسة.

ثالثاً : التوزيع الجغرافي لأهم الدول المنتجة لمحاصيل الحبوب بالوطن العربي :

يتناول هذا الجزء إستعراضاً للتوزيع الجغرافي وحساب التركيز الجغرافي لأهم الدول المنتجة للحبوب بالوطن العربي باستخدام معامل جيني هيرشمان خلال الفترة (2000-2018) حيث تبين من بيانات الجدول رقم (5) تعدد الدول المنتجة لمحاصيل الحبوب بالوطن العربي من أهمها مصر ، المغرب ، السودان ، سوريا ، العراق ، الجزائر ، السعودية ، تونس ، اليمن حيث مثل إنتاج تلك الدول حوالي 97.7% من إنتاج محاصيل الحبوب بالوطن العربي. حيث تبين أن مصر احتلت المرتبة الأولى في إنتاج محاصيل الحبوب بالوطن العربي حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة حوالي 19.9 مليون طن تمثل حوالي 41.4% من متوسط إجمالي كمية إنتاج محاصيل الحبوب بالوطن العربي والبالغة حوالي 47.98 مليون طن. في حين احتلت المغرب المرتبة الثانية بحوالي 6.7 مليون طن تمثل حوالي 14% يليها السودان ، سوريا ، العراق ، الجزائر ، السعودية ، تونس ، اليمن بنسب بلغت حوالي 9.4% ، 9% ، 7.6% ، 7.5% ، 4% ، 3.5% ، 1.2% على الترتيب ، في حين مثلت باقي الدول العربية الأخرى حوالي 2.3% من إجمالي كمية إنتاج محاصيل الحبوب بالوطن العربي. كما إتضح أن متوسط كمية إنتاج محاصيل الحبوب بالوطن العربي قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.01 ألف طن في جيبوتي وحد أعلى بلغ حوالي 19879 ألف طن في مصر خلال متوسط فترة الدراسة. وقد تم حساب التركيز الجغرافي لكمية إنتاج محاصيل الحبوب بالوطن العربي باستخدام معامل جيني هيرشمان ، حيث تبين أنه بلغ حوالي 0.47 وبذلك يعتبر معامل التركيز الجغرافي منخفض نسبياً وهو ما يعكس تعدد الدول المنتجة لمحاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال متوسط فترة الدراسة.

جدول (5): التوزيع الجغرافي لأهم الدول المنتجة لإجمالي محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال متوسط الفترة (2018-2000)

الدولة	متوسط كمية إنتاج محاصيل الحبوب (ألف طن)	%
مصر	19879	41.4
المغرب	6730	14.0
السودان	4510	9.4
سوريا	4314	9.0
العراق	3644	7.6
الجزائر	3591	7.5
السعودية	1908	4.0
تونس	1699	3.5
اليمن	600	1.2
باقي الدول	1110	2.3
الوطن العربي	47984	100
معامل التركيز الجغرافي	0.47	

المصدر : جمعت وحسبت من :

1- المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.

2- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org

كما تبين من جدول رقم (6) تعدد الدول المنتجة لمحصول القمح بالوطن العربي من أهمها مصر ، المغرب ، سوريا ، العراق ، الجزائر ، السعودية ، تونس ، السودان ، اليمن حيث مثل إنتاج تلك الدول حوالي 98.7% من إنتاج محصول القمح بالوطن العربي. حيث تبين أن مصر احتلت المرتبة الأولى في إنتاج القمح بالوطن العربي حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة حوالي 8.13 مليون طن تمثل حوالي 31.9% من متوسط إجمالي كمية إنتاج القمح بالوطن العربي والبالغة حوالي 25.5 مليون طن خلال متوسط فترة الدراسة. في حين احتلت المغرب المرتبة الثانية بحوالي 4.9 مليون طن تمثل حوالي 19.3% يليها سوريا، العراق ، الجزائر ، السعودية ، تونس ، السودان ، اليمن بنسب بلغت

حوالى 13.7%، 10.1%، 10.1%، 6.3%، 4.8%، 1.8%، 0.6% على الترتيب ، فى حين مثلت باقى الدول العربية الأخرى حوالى 1.3% من إجمالى كمية إنتاج القمح بالوطن العربى. كما إتضح أن متوسط كمية إنتاج القمح بالوطن العربى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 0.03 ألف طن فى قطر وحد أعلى بلغ حوالى 8.13 مليون طن فى مصر. كما تبين أن قيمة معامل التركيز الجغرافى قد بلغت حوالى 0.43 وهو منخفض نسبياً مما يعكس تعدد الدول المنتجة لمحصول القمح بالوطن العربى.

جدول (6): التوزيع الجغرافى لأهم الدول المنتجة لمحصول القمح بالوطن العربى خلال متوسط الفترة (2000-2018)

الدولة	متوسط كمية إنتاج القمح (الف طن)	%
مصر	8130	31.9
المغرب	4936	19.3
سوريا	3498	13.7
العراق	2588	10.1
الجزائر	2584	10.1
السعودية	1613	6.3
تونس	1238	4.8
السودان	447	1.8
اليمن	163	0.6
باقى الدول	325	1.3
الوطن العربى	25521	100
معامل التركيز الجغرافى	0.43	

المصدر : جمعت وحسبت من :

1- المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.

2- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org

كما تبين من جدول رقم (7) تعدد الدول المنتجة لمحصول الشعير بالوطن العربى من أهمها المغرب ، الجزائر ، سوريا ، العراق ، تونس ، السعودية ، ليبيا، مصر ، الأردن حيث مثل إنتاج تلك الدول حوالى 98.6% من إنتاج محصول الشعير بالوطن العربى. حيث تبين أن المغرب احتلت المرتبة الأولى فى إنتاج الشعير بالوطن العربى حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة حوالى 1926.1 ألف طن تمثل حوالى 33.4% من متوسط إجمالى كمية إنتاج الشعير بالوطن العربى والبالغة حوالى 5.8 مليون طن . فى حين احتلت الجزائر المرتبة الثانية بحوالى 1.13 مليون طن تمثل حوالى 19.7% يليها سوريا ، العراق ، تونس ، السعودية ، ليبيا ، مصر ، الأردن بنسب بلغت حوالى 16.3%، 12.5%، 7.5%، 4.2%، 2.4%، 2.2%، 0.6% على الترتيب ، فى حين مثلت باقى الدول العربية الأخرى حوالى 1.4% من إجمالى كمية إنتاج الشعير بالوطن العربى. كما إتضح أن متوسط كمية إنتاج الشعير بالوطن العربى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 0.02 ألف طن فى الإمارات وحد أعلى بلغ حوالى 1.9 مليون طن فى المغرب.

جدول (7): التوزيع الجغرافى لأهم الدول المنتجة لمحصول الشعير بالوطن العربى خلال متوسط الفترة (2000-2018)

الدولة	متوسط كمية إنتاج الشعير (الف طن)	%
المغرب	1926.1	33.4
الجزائر	1134.5	19.7
سوريا	938.5	16.3
العراق	719.8	12.5
تونس	430.9	7.5
السعودية	243.2	4.2
ليبيا	136.1	2.4
مصر	126.5	2.2
الأردن	34.7	0.6
باقى الدول	79	1.4
الوطن العربى	5769	100
معامل التركيز الجغرافى	0.45	

المصدر : جمعت وحسبت من :

1- المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.

2- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org

كما تبين أن قيمة معامل التركيز الجغرافي لكمية إنتاج محصول الشعير بالوطن العربي قد بلغت حوالي 0.45 وبذلك يعتبر معامل التركيز الجغرافي منخفض نسبياً وهو ما يعكس تعدد الدول المنتجة لمحصول الشعير بالوطن العربي خلال متوسط فترة الدراسة.

تبين من بيانات الجدول رقم (8) تعدد الدول المنتجة لمحصول الذرة الشامية بالوطن العربي من أهمها مصر ، العراق ، المغرب ، سوريا ، الصومال ، السعودية ، اليمن ، السودان ، موريتانيا حيث مثل إنتاج تلك الدول حوالي 99.3% من إنتاج محصول الذرة الشامية بالوطن العربي. حيث تبين أن مصر احتلت المرتبة الأولى في إنتاج الذرة الشامية بالوطن العربي حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة حوالي 6368.8 ألف طن تمثل حوالي 85.2% من متوسط إجمالي كمية إنتاج الذرة الشامية بالوطن العربي والبالغة حوالي 7479 ألف طن. في حين احتلت العراق المرتبة الثانية بحوالي 325.4 ألف طن تمثل حوالي 4.4% يليها المغرب ، سوريا ، الصومال ، السعودية ، اليمن ، السودان ، موريتانيا بنسب بلغت حوالي 2.6% ، 2.5% ، 1.9% ، 1.1% ، 0.7% ، 0.7% ، 0.3% على الترتيب ، في حين مثلت باقي الدول العربية الأخرى حوالي 0.7% من إجمالي كمية إنتاج الذرة الشامية بالوطن العربي. كما تبين أن متوسط كمية إنتاج الذرة الشامية بالوطن العربي قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.003 ألف طن في جيبوتي وحد أعلى بلغ حوالي 6369 ألف طن في مصر. كما تبين أن قيمة معامل التركيز الجغرافي لكمية إنتاج محصول الذرة الشامية بالوطن العربي قد بلغت حوالي 0.85 وهو مرتفع مما يعكس توزيع الإنتاج على عدد قليل من الدول المنتجة لمحصول الذرة الشامية بالوطن العربي.

جدول (8): التوزيع الجغرافي لأهم الدول المنتجة لمحصول الذرة الشامية بالوطن العربي خلال متوسط الفترة (2000-2018)

الدولة	متوسط كمية إنتاج الذرة الشامية (ألف طن)	%
مصر	6368.8	85.2
العراق	325.4	4.4
المغرب	195.9	2.6
سوريا	187.3	2.5
الصومال	143.2	1.9
السعودية	80.2	1.1
اليمن	54.7	0.7
السودان	52.8	0.7
موريتانيا	20.6	0.3
باقي الدول	50	0.7
الوطن العربي	7479	100
معامل التركيز الجغرافي	0.85	

المصدر : جمعت وحسبت من :

1- المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.

2- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org

كما تبين من بيانات الجدول رقم (9) تعدد الدول المنتجة لمحصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي من أهمها السودان ، مصر ، اليمن ، السعودية ، الصومال ، موريتانيا ، العراق ، الأردن ، الجزائر حيث مثل إنتاج تلك الدول حوالي 99.6% من إنتاج محصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي. حيث تبين أن السودان احتلت المرتبة الأولى في إنتاج الذرة الرفيعة بالوطن العربي حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة حوالي 4634 ألف طن تمثل حوالي 72.9% من متوسط إجمالي كمية إنتاج الذرة الرفيعة بالوطن العربي والبالغة حوالي 6360 ألف طن.

جدول (9): التوزيع الجغرافي لأهم الدول المنتجة لمحصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي خلال متوسط الفترة (2000-2018)

الدولة	متوسط كمية إنتاج الذرة الرفيعة (الف طن)	%
السودان	4634	72.9
مصر	837	13.2
اليمن	410	6.4
السعودية	202	3.2
الصومال	133	2.1
موريتانيا	67.1	1.1
العراق	25.7	0.4
الأردن	14.4	0.2
الجزائر	12.3	0.2
باقي الدول	25	0.4
الوطن العربي	6360	100
معامل التركيز الجغرافي	0.74	

المصدر : جمعت وحسبت من :

1- المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.

2- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org

في حين احتلت مصر المرتبة الثانية بحوالي 837 ألف طن تمثل حوالي 13.2% يليها اليمن ، السعودية ، الصومال ، موريتانيا ، العراق ، الأردن ، الجزائر بنسب بلغت حوالي 6.4%، 3.2%، 2.1%، 1.1%، 0.4% ، 0.2% ، 0.2% على الترتيب ، في حين مثلت باقي الدول العربية الأخرى حوالي 0.4% من إجمالي كمية إنتاج الذرة الرفيعة بالوطن العربي. كما تبين أن متوسط كمية إنتاج الذرة الرفيعة بالوطن العربي قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.2 ألف طن في فلسطين وحد أعلى بلغ حوالي 4634 ألف طن في السودان. كما تبين أن قيمة معامل التركيز الجغرافي قد بلغت حوالي 0.74 وبذلك يعتبر معامل التركيز الجغرافي مرتفع وهو ما يعكس توزيع الإنتاج على عدد قليل من الدول المنتجة لمحصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي.

كما تبين من بيانات الجدول رقم (10) تعدد الدول المنتجة لمحصول الأرز بالوطن العربي من أهمها مصر ، العراق ، موريتانيا ، المغرب ، السودان ، الصومال حيث مثل إنتاج تلك الدول حوالي 99.9% من إنتاج محصول الأرز بالوطن العربي. حيث تبين أن مصر احتلت المرتبة الأولى في إنتاج الأرز بالوطن العربي حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة حوالي 5886 ألف طن تمثل حوالي 92.6% من متوسط إجمالي كمية إنتاج الأرز بالوطن العربي والبالغة حوالي 6357 ألف طن. في حين احتلت العراق المرتبة الثانية بحوالي 239.2 ألف طن تمثل حوالي 3.8% يليها موريتانيا، المغرب ، السودان ، الصومال ثم باقي الدول الأخرى بنسب بلغت حوالي 2.3%، 0.7%، 0.3%، 0.2% على الترتيب ، في حين مثلت باقي الدول العربية الأخرى حوالي 0.1% من إجمالي كمية إنتاج الأرز بالوطن العربي كما إتضح أن متوسط كمية إنتاج الأرز بالوطن العربي قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.05 ألف طن في الجزائر وحد أعلى بلغ حوالي 5886 ألف طن في مصر خلال متوسط فترة الدراسة. كما تبين أن قيمة معامل التركيز الجغرافي قد بلغت حوالي 0.93 وهو مرتفع نسبياً مما يعكس توزيع الإنتاج على عدد قليل من الدول المنتجة لمحصول الأرز بالوطن العربي- جدول (10).

جدول (10): التوزيع الجغرافي لأهم الدول المنتجة لمحصول الأرز بالوطن العربي خلال متوسط الفترة (2000-2018)

الدولة	متوسط كمية إنتاج الأرز (الف طن)	%
مصر	5886	92.6
العراق	239.2	3.8
موريتانيا	148.9	2.3

0.7	42.2	المغرب
0.3	22.2	السودان
0.2	10.8	الصومال
0.1	7	باقي الدول
100	6357	الوطن العربي
	0.93	معامل التركيز الجغرافي

المصدر : جمعت وحسبت من :

1- المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.

2- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org

رابعاً: مؤشر عدم الاستقرار لكمية إنتاج أهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي

بتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشر عدم الاستقرار لإنتاج إجمالي محاصيل الحبوب، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة بالوطن العربي خلال الفترة (2000-2018) تبين أنها إتخذت إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ حوالى 0.78% ، 0.29% ، 1.01% يمثل حوالى 6.6% ، 10.3% ، 7% من المتوسط السنوى البالغ حوالى 11.7% ، 2.8% ، 14.6% لمؤشر عدم الاستقرار لإنتاج إجمالي محاصيل الحبوب، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة بالوطن العربي على الترتيب مما يدل على عدم إستقرار إنتاج تلك المحاصيل خلال فترة الدراسة. فى حين تبين من تقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لتطور مؤشر عدم الاستقرار لإنتاج محاصيل القمح، الشعير، الأرز بالوطن العربي تبين أنها إتخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً بلغ حوالى 0.45% ، 1.6% ، 0.65% يمثل حوالى 6.6% ، 13.1% ، 11.3% من المتوسط السنوى البالغ حوالى 6.8% ، 12.2% ، 5.8% لمؤشر عدم الاستقرار لإنتاج محاصيل القمح، الشعير، الأرز بالوطن العربي على الترتيب مما يدل على إستقرار إنتاج تلك المحاصيل خلال فترة الدراسة- جدول (11 ، 12) .

جدول (11): تطور مؤشر عدم الاستقرار لكمية إنتاج محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة (2000-2018)

السنة	جملة الحبوب	القمح	الشعير	الذره الشامية	الذره الرفيعة	الأرز
2000	26.2	8.2	43.5	0.8	16.5	6.9
2001	7.1	7.8	1.5	5.6	16.3	18.2
2002	9.1	7.8	11.4	2.0	12.5	2.5
2003	11.2	11.8	40.4	0.7	21.2	1.4
2004	6.4	9.5	22.5	1.2	21.3	4.7
2005	5.9	2.9	12.8	8.6	9.9	3.1
2006	21.1	17.5	21.9	1.3	26.8	14.4
2007	2.0	8.9	19.8	3.9	7.0	17.5
2008	3.5	19.1	46.0	0.6	6.1	22.1
2009	15.9	6.3	51.1	1.6	24.9	6.5
2010	7.0	6.5	12.7	8.8	9.4	24.1
2011	16.5	5.6	1.8	12.4	3.6	0.5
2012	11.0	1.1	6.1	1.3	40.6	8.1
2013	33.8	15.8	14.4	1.4	11.6	11.8
2014	19.6	2.4	7.6	9.1	34.4	2.0
2015	28.4	8.2	19.1	3.2	30.2	11.0
2016	10.1	17.0	40.7	3.8	29.6	2.3
2017	23.4	2.8	1.3	7.4	36.0	5.4
2018	22.6	3.2	3.3	5.6	1.7	4.9
المتوسط	11.7	6.8	12.2	2.8	14.6	5.8

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (4) بالدراسة.

جدول (12) : معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور معامل عدم الإستقرار لإنتاج الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة (2000 - 2018) (المعامل : %)

F	R ²	معدل النمو	المتوسط السنوي	النموذج	المحصول
4.5*	0.208	6.6	11.7	$\hat{Y}_t = 7.340 + 0.775 T$ (2.12)*	إجمالي الحبوب
4.4*	0.204	-6.6	6.8	$\hat{Y}_t = 13.01 - 0.446 T$ (-2.09)*	القمح
8.6**	0.337	-13.1	12.2	$\hat{Y}_t = 35.85 - 1.602 T$ (-2.94)**	الشعير
4.8*	0.219	10.3	2.8	$\hat{Y}_t = 0.286 + 1.47 T$ (2.19)*	الذره الشامية
5.9*	0.257	7.0	14.6	$\hat{Y}_t = 1.015 + 9.31 T$ (2.42)*	الذره الرفيعة
6.4*	0.274	-11.3	5.8	$\hat{Y}_t = 15.19 - 0.654 T$ (-2.53)*	الأرز

** معنوى عند 0.01 * معنوى عند 0.05

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (12) بالدراسة.

خامساً : فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات للإستهلاك من أهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي:

تبين أن متوسط فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك المحلي من إجمالي محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة (2000-2018) قد بلغت حوالي 169 يوم مما يدل على وجود سحب من المخزون الإستراتيجي لمحاصيل الحبوب بما يدعو إلى ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المخزون وتنميته ووضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض كمية الواردات من محاصيل الحبوب بالوطن العربي. في حين تبين أن متوسط فترة كفاية الواردات للإستهلاك المحلي من إجمالي محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال فترة الدراسة قد بلغت حوالي 198 يوم مما يدل على زيادة واردات محاصيل الحبوب بالوطن العربي بما يدعو إلى ضرورة وضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات من تلك المحاصيل. كما تبين أن معامل الأمن الغذائي لإجمالي محاصيل الحبوب بالوطن العربي قد بلغ حوالي 0.004% كنسبة من محصلة المخزون الإستراتيجي الذي حقق عجزاً بلغ حوالي 41.42 مليون طن إلى متوسط الإستهلاك المحلي السنوي البالغ حوالي 114.2 مليون طن خلال ، ويعكس إنخفاض قيمة معامل الأمن الغذائي إلى إنخفاض حالة الأمن الغذائي لمحاصيل الحبوب بالوطن العربي حيث يعتمد الوطن العربي في تحقيق أمنه الغذائي من محاصيل الحبوب على الواردات ثم الإنتاج في تغطيه الإحتياجات السكانية، ولذلك فمن الضروري العمل علي زيادة إحداث تراكم في حجم المخزون الإستراتيجي من محاصيل الحبوب بالوطن العربي ليكفي الإستهلاك المحلي لمدة كافية وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائي في كل دولة من دول الوطن العربي- جدول (13).

كما تبين أن متوسط فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك المحلي من محصول القمح بالوطن العربي خلال فترة الدراسة قد بلغت حوالي 168 يوم مما يدل على وجود سحب من المخزون الإستراتيجي من محصول القمح بما يدعو لضرورة إتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المخزون ووضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات. في حين تبين أن متوسط فترة كفاية الواردات للإستهلاك المحلي من محصول القمح قد بلغت حوالي 205 يوم مما يدل على زيادة الواردات مما يدعو لضرورة وضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات من محصول القمح. حيث تبين أن معامل الأمن الغذائي لمحصول القمح بالوطن العربي قد بلغ حوالي 0.002% كنسبة من محصلة المخزون الإستراتيجي الذي حقق عجزاً بلغ حوالي 11.42 مليون طن إلى متوسط الإستهلاك المحلي السنوي البالغ حوالي 56.03 مليون طن، مما يشير لإنخفاض قيمة معامل الأمن الغذائي حيث يعتمد الوطن العربي في تحقيق أمنه الغذائي من محصول القمح على الواردات ثم الإنتاج في تغطيه الإحتياجات السكانية، ولذلك فمن الضروري إحداث تراكم في

حجم المخزون الإستراتيجي لمحصول القمح بالوطن العربي ليكفي الإستهلاك المحلي لمدة كافية وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائي في دول الوطن العربي.

كما تبين أن متوسط فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك المحلي من محصول الشعير بالوطن العربي قد بلغت حوالي 136 يوم ووفقاً لذلك نستنتج وجود سحب من المخزون الإستراتيجي من محصول الشعير بما يدعو لضرورة إتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المخزون ووضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات من محصول الشعير. في حين تبين أن متوسط فترة كفاية الواردات للإستهلاك المحلي من محصول الشعير بالوطن العربي قد بلغت حوالي 231 يوم مما يدل على وجود زيادة في واردات محصول الشعير بما يدعو لضرورة وضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات. حيث تبين أن معامل الأمن الغذائي لمحصول الشعير بالوطن العربي قد بلغ حوالي 0.001% كنسبة من محصلة المخزون الإستراتيجي الذي حقق عجزاً بلغ حوالي 876 ألف طن إلي متوسط الإستهلاك المحلي السنوي البالغ حوالي 15.8 مليون طن، مما يشير لإنخفاض قيمة معامل الأمن الغذائي حيث يعتمد الوطن العربي في تحقيق أمنه الغذائي من محصول الشعير على الواردات ثم الإنتاج في تغطيه الإحتياجات السكانية، ولذلك فمن الضروري إحداث تراكم في حجم المخزون الإستراتيجي لمحصول الشعير ليكفي الإستهلاك المحلي لمدة كافية وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائي في دول الوطن العربي- جدول (13).

جدول (13): المخزون الإستراتيجي ومعامل الأمن الغذائي لأهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال متوسط الفترة (2000:2018)

الأرز	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	الشعير	القمح	إجمالي الحبوب	المعامل
6245	6454	7791	5764	25379	52497	الإنتاج (ألف طن)
714	52	83	88	1664	2826	الصادرات (ألف طن)
4462	315	15265	10087	31714	62309	الواردات (ألف طن)
9916	7481	22831	15809	56030	114161	الإستهلاك (ألف طن)
233	320	128	136	168	169	فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك (يوم)
163	16	241	231	205	198	فترة تغطية الواردات للإستهلاك (يوم)
396	336	369	366	373	367	طول فترتي كفاية الإنتاج والواردات للإستهلاك (يوم)
77	763-	142	46-	601-	2180-	الفائض أو العجز (ألف طن)
1462	-14506	2690	-876	-11416	-41416	المخزون الإستراتيجي (ألف طن)
0.15	-1.94	0.12	-0.06	-0.20	-0.36	معامل الأمن الغذائي
0.001	-0.019	0.001	-0.001	-0.002	-0.004	نسبة معامل الأمن الغذائي (%)

المصدر: جمعت وحسبت من جداول رقم (4) بالدراسة.

كما تبين أن متوسط فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك المحلي من محصول الذرة الشامية بالوطن العربي قد بلغت حوالي 128 يوم مما يدل على وجود سحب من المخزون الإستراتيجي من محصول الذرة الشامية بما يدعو لضرورة إتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المخزون ووضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات. في حين تبين أن متوسط فترة كفاية الواردات للإستهلاك المحلي من محصول الذرة قد بلغت حوالي 241 يوم مما يدل على وجود زيادة في الواردات بما يدعو لضرورة وضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات من محصول الذرة الشامية. حيث تبين أن معامل الأمن الغذائي قد بلغ حوالي 0.001% كنسبة من محصلة المخزون الإستراتيجي الذي حقق فائضاً بلغ حوالي 2.69 مليون طن إلي متوسط الإستهلاك المحلي السنوي البالغ حوالي 22.83 مليون طن، مما يشير لإنخفاض قيمة معامل الأمن الغذائي حيث يعتمد الوطن العربي في تحقيق أمنه الغذائي من محصول الذرة الشامية على الواردات ثم الإنتاج في تغطيه الإحتياجات السكانية، ولذلك فمن الضروري إحداث تراكم في حجم المخزون الإستراتيجي لمحصول الذرة الشامية بالوطن العربي ليكفي الإستهلاك المحلي لمدة كافية وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائي في كل دولة من دول الوطن العربي- جدول (13).

كما تبين أن متوسط فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك المحلي من محصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي قد بلغت حوالي 320 يوم مما يدل على وجود سحب من المخزون الإستراتيجي من محصول الذرة الرفيعة بما يدعو لضرورة إتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المخزون ووضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات. في حين تبين أن متوسط فترة كفاية الواردات للإستهلاك المحلي من محصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي قد بلغت حوالي 16 يوم مما يدل على وجود زيادة في إنتاج محصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي بما يدعو لضرورة وضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج من محصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي. حيث تبين أن معامل الأمن الغذائي قد بلغ حوالي 0.019% كنسبة من محصلة المخزون الإستراتيجي الذي حقق عجزاً بلغ حوالي 14.51 مليون طن إلي متوسط الإستهلاك المحلي السنوي البالغ حوالي 7.5 مليون طن، مما يشير لزيادة قيمة معامل الأمن الغذائي حيث يعتمد الوطن العربي في تحقيق أمنه الغذائي من محصول الذرة الرفيعة على الإنتاج ثم الواردات في تغطيه الإحتياجات السكانية، ولذلك فمن الضروري إحداث تراكم في حجم المخزون الإستراتيجي لمحصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي ليكفي الإستهلاك المحلي لمدة كافية وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائي في كل دولة من دول الوطن العربي- جدول (13).

كما تبين أن متوسط فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك المحلي من محصول الأرز بالوطن العربي قد بلغت حوالي 233 يوم مما يدل على وجود سحب من المخزون الإستراتيجي من محصول الأرز بما يدعو لضرورة إتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المخزون ووضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات. في حين تبين أن متوسط فترة كفاية الواردات للإستهلاك المحلي من محصول الأرز بالوطن العربي قد بلغت حوالي 163 يوم مما يدل على وجود زيادة في الواردات بما يدعو لضرورة وضع سياسات ترتبط بزيادة الإنتاج وخفض الواردات من محصول الأرز بالوطن العربي. حيث تبين أن معامل الأمن الغذائي قد بلغ حوالي 0.001% كنسبة من محصلة المخزون الإستراتيجي الذي حقق فائضاً بلغ حوالي 1.46 مليون طن إلي متوسط الإستهلاك المحلي السنوي البالغ حوالي 9.92 مليون طن، مما يشير لإنخفاض قيمة معامل الأمن الغذائي حيث يعتمد الوطن العربي في تحقيق أمنه الغذائي النسبي من محصول الأرز على الإنتاج ثم الواردات في تغطيه الإحتياجات السكانية، ولذلك فمن الضروري إحداث تراكم في حجم المخزون الإستراتيجي لمحصول الأرز بالوطن العربي ليكفي الإستهلاك المحلي لمدة كافية وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائي في كل دولة من دول الوطن العربي- جدول (13).

التوصيات :

توصل البحث لبعض التوصيات المقترحة لخفض الفجوة الغذائية العربية لأهم محاصيل الحبوب منها :

- (1) تشجيع الإستثمار في القطاع الزراعي لزيادة مساحة الأراضي المرزوعة بمحاصيل الحبوب وتحقيق فائض في الإنتاج يكفي لتغطية الإستهلاك، وزيادة نسبة الإكتفاء الذاتي من تلك المحاصيل الإستراتيجية،
- (2) تفعيل التكامل الزراعي العربي لزيادة عوائد التجارة الخارجية الزراعية البيئية مع الدول العربية،
- (3) تشجيع زراعة الحبوب في ليبيا لما تتمتع به من موارد زراعية غير مستغلة على مستوى الدولة بالاستعانة بالموارد البشرية العربية وخبرتهم في الزراعة والري، حيث تبين أن دولة ليبيا لم تظهر أي أهمية في موضوع البحث الا في انتاج الشعير.

المراجع:

- (1) أمال عبد المنعم عبد الحميد(2018)، الأمن الغذائي العربي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثامن والعشرون- العدد الاول- مارس، 251.
- (2) إمام حسب النبي وآخرون (2018)، دراسة إقتصادية لإنتاج وتسويق الأسماك في محافظة بني سويف، مجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثامن والعشرون – العدد الرابع – ديسمبر، ص 1807.
- (3) بحري الغناوي (2012)، دراسة إقتصادية لإنتاج وإستهلاك محصول القمح في ليبيا، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 22، العدد 3، سبتمبر، صص 853-862.
- (4) جامعة الدول العربية (2009)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامن الغذائي في الدول العربية، الفصل العاشر، أبوظبي.

- (5) جبارة مراد وراتول محمد (2016) – الأمن الغذائي في الوطن العربي ، إنجازات وتحديات 2012/2000 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 15 ، ص 71-82.
- (6) حركاتي فاتح (2018) – تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- (7) سليمان بن عبد الله العمري (2011)، الأهمية الاقتصادية الإستثمارية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي لأهم السلع الإستراتيجية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير جامعة الملك سعود ،السعودية .
- (8) شيمااء طلعت فوزى (2018) – دراسة تحليلية للفجوة الغذائية العربية من اللحوم الحمراء والحلول الممكنة، مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية ، جامعة عين شمس، القاهرة ، مصر ، مجلد (27) ، عدد (5) ، 2429-24446.
- (9) عادل محمد خليفة غانم وآخرون (2018)، الوضع الراهن المأمول للأمن الغذائي للحوم الحمراء في المملكة العربية السعودية ،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد الثامن والعشرون – العدد الثاني – يونيو ، 738 .
- (10) عثمان علي إسماعيل وآخرون(2011) ، حالة الغذاء والأمن الغذائي في بلدان العالم الإسلامي ، كلية الزراعة ،قسم الاقتصاد الزراعي ، جامعة أسيوط.
- (11) فيصل مفتاح شلوف وآخرون (2011)، دور التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في ليبيا ، ورقة مقبولة النشر بمجلة، جامعة الزيتون (ناصر سابقاً) ، ترهونة ،ليبيا.
- (12) هاجر حسين محمد (2015)، دراسة اقتصادية تحليلية لإنتاج وإستهلاك أهم السلع الزراعية الإستراتيجية في الدول العربية وأثرها علي تحقيق الامن الغذائي العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة عمر المختار ، كلية الزراعة ، ليبيا.
- (13) هشام أحمد عبد الرحيم(2017)، إنتاج وتسويق وإستهلاك السمك البلطي في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي-المجلد السابع والعشرون- العدد الرابع – ديسمبر، 1733.

The Economic Indicators of the Most Important Cereal Crops in the Arab World

Abstract

The research dealt with the study of the economics of production of the most important grain crops in the Arab world, the geographical concentration of the most important grain-producing countries, and the instability coefficient for the production of the most important grain crops in the Arab world. The research also dealt with the study of some economic indicators related to Arab food security for the most important cereal crops, such as periods of production adequacy for local consumption, adequacy of imports for local consumption, strategic stock and food security coefficient for the most important cereal crops in the Arab world during the period (2000-2018).

It was found that the total area of cereal crops increased in the Arab world, with an increase rate of about 0.9%, while production increased at an increasing rate of about 1.0%. While it was found that the value of the geographical concentration coefficient (Ginni-Herschmann) for the production of grain crops decreased, and it amounted to about 0.47, which indicates the multiplicity of countries producing of these crops in the Arab world.

It was also shown that the value of the instability index for the production of grain crops increased, reaching about 11.7%, which indicates the instability of the production of grain crops. It was also found that the size of the strategic stock of grain crops has achieved a deficit of about 41.42 million tons, while the food security factor has reached about 0.004%, which indicates a decline in food security for grain crops in the Arab world, therefore, it is necessary to increase the size of the strategic stock of grain crops to suffice for domestic consumption for a sufficient period.

The research found some suggested recommendations to reduce the Arab food gap for the most important grain crops, including: 1- Encouraging the investment in the agricultural sector, to increase the area of land cultivated with grain crops, and to achieve a surplus in production, sufficient to cover consumption, and increase the self-sufficiency ratio of those strategic crops. 2- Activating Arab agricultural integration to increase the returns of intra-agricultural foreign trade with Arab countries.